

Distr.
GENERAL

A/48/277
28 July 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والأربعون
البند ١٢٢ من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

نهج جديد ممكن لتخطيط البرامج

تقرير الأمين العام

أولا - معلومات أساسية

١ - إن الجمعية العامة، في القرار ٢١٤/٤٧ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، أكدت من جديد، في جملة أمور، أن الخطة المتوسطة الأجل تمثل التوجيهات الرئيسية في مجال السياسة العامة للأمم المتحدة وتستخدم كإطار لإعداد الميزانيات البرنامجية لفترة السنتين، وأيدت التوصيات التي أصدرتها لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثانية والثلاثين^(١)، بشأن تقديم نموذج أولي لما يمكن أن يكون عليه الشكل الجديد للخطة المتوسطة الأجل يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين عن طريق لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

٢ - وكانت لجنة البرنامج والتنسيق قد أوصت في تقريرها بأن يقدم إليها في دورتها الثالثة والثلاثين نموذج أولي لشكل جديد ممكن للخطة المتوسطة الأجل. وطلبت أن يأخذ النموذج الأولي في الاعتبار الاستنتاجات ذات الصلة التي توصلت إليها الحلقة الدراسية المعنية بوضع نموذج لوثيقة جديدة للميزانية وأن يتناول، بشكل خاص، المسائل المتعلقة بسهولة إدارة عملية الصياغة والتنقيح، بما في ذلك مسائل إعداد، وعرض، الوثائق وقيام الآلية الحكومية الدولية الفرعية باستعراض وثائق التخطيط البرنامجي.

.A/48/150 *

..

040893

040893 030893 93-42095

٣ - وفي القرار ذاته، أيدت الجمعية العامة أيضا توصية لجنة البرنامج والتنسيق بأن يقوم الأمين العام بعقد حلقة دراسية تقنية مخصصة للخبراء لمساعدة الأمانة العامة في إعداد النموذج الأولي للشكل الجديد للخطة المتوسطة الأجل. وقد عقدت الحلقة الدراسية في موهوك (نيويورك) في الفترة من ٢٢ إلى ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٢، وشارك فيها ٢٢ مشتركا جميعهم أعضاء حاليون أو سابقون في لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، ومن بينهم رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ورئيسا الدورتين الثانية والثلاثين والثالثة والثلاثين للجنة البرنامج والتنسيق. وحضر الحلقة الدراسية وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية والتنظيمية وقامت شعبة تخطيط البرامج والميزانية بتقديم خدمات للحلقة. وتولى مراقب الحسابات إدارة الحلقة الدراسية.

ثانيا - الخبرة المكتسبة من النظام الحالي للتخطيط
والبرمجة ووضع الميزانيات والرصد والتقييم

٤ - إن نظام التخطيط والبرمجة ووضع الميزانيات والرصد والتقييم قد تحدد بموجب قرارات اتخذتها الجمعية العامة. فقد تحددت الأنظمة والقواعد التي تنظم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم بموجب قرارات الجمعية العامة ٢٣٤/٢٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ و ٢٢٧/٢٨ ألف وباء المؤرخين ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ و ٢١٣/٤٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ و ٢١٥/٤٢ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧.

٥ - ووفقا للمتصور حاليا، من المفترض أن تجمع الخطة المتوسطة الأجل الولايات المتعددة التي وافقت عليها الدول الأعضاء لتوجيه أعمال المنظمة وتستخلص منها مجموعة برامج متماسكة ذات أهداف واستراتيجيات محددة تنفذ على مدى فترة ٦ سنوات. وتمتد الخطة المتوسطة الأجل الحالية على مدى السنوات من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٧ وتنقح، حسب الاقتضاء، كل سنتين.

٦ - والخطة المتوسطة الأجل المعتمدة توفر هيكلًا برنامجيًا وإطارًا للميزانية البرنامجية لفترة السنتين. وتنفيذ الأنشطة المبرمجة في الميزانية يرصد عن طريق تقارير الأداء البرنامجي بينما تقيم فعالية البرامج وصلتها بالمواضيع وكفاءتها وآثارها عن طريق إجراء تقييم على مستويات مختلفة بحيث يتضمن إجراء تقييمات متعمقة ومنتقاة للبرامج.

٧ - وفعالية هذا النظام في بلوغ أهداف المنظمة هي موضع لشك متزايد داخل الأمانة وبين الدول الأعضاء على السواء. وقد بلغ هذا الشك ذروته في الفرع "ثامنا" من قرار الجمعية العامة ١٨٥/٤٦ بـ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ والمتعلق بتقديم نموذج أولي لشكل جديد للميزانية وفي قرار الجمعية العامة ٢١٤/٤٧ المتعلق بتقديم نموذج أولي لشكل جديد للخطة المتوسطة الأجل.

٨ - وقد اعترف المشتركون في الحلقة الدراسية، لدى استعراضهم للملاح الرئيسية للأنظمة والقواعد من حيث صلتها بالخطة المتوسطة الأجل، بوجود عدد من العيوب في النظام الحالي للتخطيط البرنامجي ووضع الميزانيات ورصدها وتقييمها. ومن بين هذه العيوب ما يلي:

(أ) تميل الخطة المتوسطة الأجل الى أن تكون تجميعاً من القاعدة الى القمة لخطط واستراتيجيات قطاعية بدلا من أن تقدم، من خلال مقدمة فنية، بيانا يتناول الهدف مباشرة وتوجيهها للمنظمة في إطار زمني محدد؛

(ب) لا تولى إلا أولوية ضئيلة الى قيام مديري البرامج وعدد كبير من الدول الأعضاء بصياغة الخطة. وبعد أن تعتمد الخطة، نادرا ما تستخدم، كما أن تأثيرها الحقيقي على أعمال المنظمة ضئيل؛

(ج) غالبا ما تكون الصلة بين الخطة والميزانية البرنامجية شكلية الى حد كبير، وفي أحيان كثيرة يكون هناك قدر كبير من التكرار بين النصين؛

(د) مع أن الرصد يوفر أداة لتحديد العيوب في التنفيذ فإنه يحتاج الى قدر كبير من التحسين إذا ما أريد له أن يكون فعالا؛

(هـ) لم تحدد أهداف الخطة المتوسطة الأجل بدرجة من الدقة تكفي لاستعمالها كمعايير يقاس على أساسها تأثير برامج الأمم المتحدة وفقا للمتصور في القاعدة ٦ - أ؛

(و) استعراض الخطط والميزانيات يستغرق وقتا أطول كثيرا من الوقت الذي يستغرقه التنفيذ والتقييم.

٩ - وعلى الرغم من هذه العيوب فإن النظام الحالي ينظر اليه على أنه يفرض ضوابط على مديري البرامج ويوفر عملية للتشاور مع الدول الأعضاء وفيما بينها. ولذلك فإن فكرة التخلي عن مفاهيم، وعناصر، التخطيط والبرمجة المتبعة في النظام، على أساس الاعتقاد بأنه يمكن تحقيق استفادة منظمة بقدر أكبر وأكفاً من موارد المنظمة عن طريق مجرد وضع ميزانية سنوية أو لفترة سنتين، لا تشكل بديلا قابلا للتطبيق. فعلمية وضع السياسات واعتمادها، ووضع إطار لتنظيم وعرض البرامج والأنشطة كمبرر للاحتياجات من الموارد، هي عملية ضرورية للمحافظة على الطابع الديمقراطي للمنظمة وتعزيزه فضلا عن المحافظة على تماسك وفاعلية الأمانة العامة وتعزيزهما.

١٠ - وعند استعراض مفاهيم وممارسات التخطيط والبرمجة ووضع الميزانية وتعديل هذه المفاهيم والممارسات، من المفيد أن نشير الى بعض الحقائق الأساسية:

(أ) على عكس الأوهام التي سادت خلال فترات ازدهار الحكم التكنوقراطي، ليس من السهل التنبؤ بمسار الأحداث العالمية في المستقبل كما أنه ليس من الحصافة الاعتقاد بأن تطور المجتمعات يمكن تغييره تغييراً كبيراً باتباع خطط وسياسات طوعية. غير أن هناك، في الوقت ذاته، فائدة في الإقرار بقدرة البشر على التأثير في مستقبلهم. ويمكن أن يستند التخطيط في الأمم المتحدة إلى الاعتقاد بأن تحسين حالة البشر أمر يمكن تحقيقه عن طريق الاعتراف بأن هناك مصلحة جماعية وعامة وأنه يجب تعزيز القيم العالمية؛

(ب) في حين أن المنظمة، تعد محفلاً لمناقشة المشاكل العالمية فإنها تضطلع أيضاً بدور تنفيذي. والمنظمة تقدم مساهمات قيّمة عن طريق القيام بوظائفها المتعددة التي تتراوح بين وضع صكوك قانونية لتسوية المنازعات وتنفيذ مشاريع إنمائية محددة. وضمان تماسك هذه المظاهر المختلفة لحياة المنظمة، بما في ذلك تحديد أولويات وتخصيص الموارد بطريقة واضحة ومنهجية من الناحية السياسية، يتطلب وجود شكل للتخطيط والبرمجة؛

(ج) إن المشاكل التي تكتنف المجتمع الدولي في نهاية هذا القرن لا تتطلب فحسب اتخاذ إجراء عاجل من جميع المعنيين، من الحكومات إلى المنظمات الدولية إلى المنظمات غير الحكومية، بل تتطلب أيضاً وجود تخطيط منسق. فالعواصف الإيديولوجية والسياسية الخطيرة التي يشهدها عصرنا تدعو إلى وجود أمم متحدة على وعي بهدفها وتتيح توجيهها مخططاً لأعمالها. فاتباع منظور طويل الأجل يعني أساساً تجاوز المظاهر الخارجية والوصول إلى مستوى من الفهم لا يتأثر بالتفسيرات السطحية والمصالح القصيرة الأجل.

١١ - وهذا التقرير يعكس نتائج المناقشات التي دارت في الحلقة الدراسية المعنية بالخطة المتوسطة الأجل، كما يعكس بالتقدير الممكن، ارتباطها بعنصر وضع الميزانية البرنامجية في النظام. وحيث أن المشتركين في الحلقة الدراسية اتفقوا على أن نظام التخطيط الحالي يحتاج إلى إصلاح ليصبح فعالاً، فقد اعتبر أن من الضروري الحصول على موافقة الدول الأعضاء على مبادئ هذا الإصلاح قبل أن يمكن وضع نماذج أولية للوثائق الجديدة التي ستسفر عنه. وترد فيما يلي المقترحات المقدمة من الأمانة العامة استناداً إلى الأفكار التي جرى تبادلها مع المشتركين في الحلقة الدراسية.

ثالثاً - الاقتراحات المتعلقة بالإصلاح

ألف - منظور يتناول مستوى السياسة العامة

١٢ - إن وثيقة الخطة المتوسطة الأجل الحالية لا تؤدي مهمتها كما ينبغي كمنظور على مستوى السياسة العامة. فالمقدمة مطمورة فيها؛ ومن الصعب التعامل مع سرد البرامج والبرامج الفرعية على مستوى السياسة العامة. وعلاوة على ذلك فإن أنشطة حفظ السلم قد استبعدت إلى حد كبير، حتى الآن، من الخطة المتوسطة الأجل؛ وهذا يشكل ثغرة هامة تحتاج إلى إصلاح.

١٢ - ولذلك فإنه من المقترح أن يحل محل المقدمة الحالية للخطة "منظور" على مستوى السياسة العامة يتناول دور الأمم المتحدة واتجاه أعمالها. والهدف الرئيسي من وثيقة "المنظور" هذه هو عرض مفهوم مشترك للتحديات والمشاكل التي سيتعين على المجتمع الدولي أن يواجهها، ودور المنظمة في هذا المشروع، والتزام الدول الأعضاء بأن تتعاون وتتوصل الى حلول لتحقيق أهداف ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

١٤ - وينبغي ألا يكون "المنظور" عبارة عن موجز تنفيذي، وهو ما ينطبق في الوقت الحالي على مقدمة الخطة المتوسطة الأجل، بل ينبغي أن يعرض لمحة عامة للاتجاهات العامة والمشاكل الدائمة، والتحديات الجديدة التي من المرجح أن تظهر في ضوء تلك الاتجاهات، والحلول التي يمكن للأمم المتحدة (الدول الأعضاء والأمانة العامة) أن تحشد طاقاتها للتوصل إليها في ضوء الوضع الفريد للمنظمة. وينبغي أن يستفيد "المنظور" من دور الأمم المتحدة كمراقب فريد للشؤون العالمية.

١٥ - ومع أخذ الولايات الحالية في الحسبان، ينبغي أن يكون "المنظور" تطلعياً في نظره وأن يلهم الدول الأعضاء بأن تسعى للتوصل الى حلول للمشاكل والتحديات التي تواجهها؛ كما ينبغي أن يتضمن توجيهات عامة للإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة، مع مراعاة توزيع الاختصاصات في منظومة الأمم المتحدة. وينبغي ألا يتضمن "المنظور" في ضوء طابعه وهدفه، مؤشرات تتعلق بالموارد أو الأولويات وألا يشير بتحديد كبير الى الاستراتيجيات القطاعية. وينبغي أن يكون "المنظور" واضحاً وموجزاً وأن يعرض بأسلوب وصيغ مائثلين للتقرير السنوي الذي يقدمه الأمين العام عن أعمال المنظمة. ومن أجل تقديم إطار للتخطيط البرنامجي، يمكن أن ترفق بوثيقة "المنظور" قائمة بالبرامج الرئيسية التي لها هيكل برنامجي الى حد ما.

١٦ - وينبغي أن يعد الأمين العام "المنظور" وأن يعرض على الجمعية العامة لاعتماده. وسوف يقوم الأمين العام، في إعداد هذه الوثيقة، بالتشاور مع الدول الأعضاء والكيانات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة. وينبغي أن يشمل إعداد "المنظور" اشتراك مديري البرامج على أرفع مستوى داخل الأمانة العامة. وينبغي أن يؤدي مكتب الأمين العام دوراً رائداً في صياغة هذه الوثيقة.

١٧ - وفيما يتعلق بقيام الجمعية العامة باستعراض "المنظور"، فإنه يمكن استعراض الوثيقة التي أعدها الأمين العام مباشرة في جلسة عامة للجمعية العامة من خلال فريق عامل. وسوف يكفل هذا الإجراء أن تحظى الوثيقة بالاهتمام والنظر على المستوى الرفيع الذي يتطلبه طابعها السياسي.

١٨ - وهناك بديل آخر يتمثل في أن تقدم الوثيقة أولاً الى هيئات الاستعراض المختصة مثل اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة ثم الى لجنة البرنامج والتنسيق والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجان الرئيسية التابعة للجمعية العامة التي تقوم، في ضوء توصيات تلك الهيئات الاستعراضية، بالنظر في الوثيقة واعتمادها في شكل اعلان رسمي مثلاً.

١٩ - وينبغي أن يكون موعد بدء العمل في وثيقة "المنظور" الأولى موعداً يجعل من الممكن إعداد برنامج العمل المقبل بوحى من الهامها. وإعطاء "المنظور" الثقل اللازم، قد يكون من الملائم جعل توقيت النظر فيه يتوافق مع الاحتفال بمرور خمسين عاماً على إنشاء الأمم المتحدة في عام ١٩٩٥.

٢٠ - وقد اقترح عدد من الأطر الزمنية بالنسبة لوثيقة "المنظور" ولكن يبدو أن أكثر الأطر عملية هو أن يغطي المنظور أمداً يمتد ثمانية أعوام أو عشرة أعوام. وإذا اعتمد "المنظور"، فإنه لا ينبغي تعديله إلا إذا ظهرت خلال الفترة التي يغطيها المنظور حاجات ملحة لم تكن متوقعة.

باء - برنامج العمل المتوسط الأجل

٢١ - تستخدم الخطة المتوسطة الأجل الحالية في توفير هيكل برنامجي لميزانيات فترات سنتين وكمراجع عام لضمان أن تكون الأنشطة المقترحة متمشية مع القصد التشريعي. ومع ذلك فإن الأمانة العامة قد فشلت في جعل التخطيط، كأداة للإدارة، جزءاً من طريقة تفكيرها. وقد عوملت، إلى حد كبير، عملية التخطيط داخل الأمانة العامة كعمل كتابي وملء للنماذج لا كفرصة لصياغة مفاهيم للمستقبل وتعهدات. وبعد أن تعتمد الخطة لا يرجع مديرو البرامج إليها إلا نادراً، هذا إذا كانوا يرجعون إليها. وهم لا يدركون تأثير الخطة على تخصيص الموارد.

٢٢ - وعلاوة على ذلك فإنه توجد صعوبات فنية في صياغة الخطة، إذ أن الأنواع المختلفة من الأنشطة تتطلب منهجيات مختلفة للتخطيط؛ والاستعانة بالنهج والشكل ذاتهما لتخطيط الأنشطة الفنية وخدمات الدعم على السواء تعد أمراً غير ملائم.

٢٣ - ومن الضروري أن يوجد أساس فكري للقرارات المتعلقة بتخصيص الموارد. وتلك القرارات، كي تكون قرارات رشيدة، تحتاج إلى تحليل يهتدي بمنظور يمتد لفترة تزيد عن سنة أو سنتين لتفادي طغيان النظرة القصيرة الأجل التي تملئها احتياجات الميزانية.

٢٤ - لذلك فإن الأمر يحتاج إلى وجود وثيقة على المستوى المتوسط بين "المنظور" والميزانية، غير أنه ينبغي تفادي ازدواج الواضح الآن بين الخطة المتوسطة الأجل الحالية والميزانية البرنامجية. ونظراً لصعوبة التخطيط بصورة واقعية على الأجل الطويل، ينبغي أن تعرض وثيقة التخطيط الجديدة برنامج عمل الأمم المتحدة المتوسط الأجل لفترة أربع سنوات بدلاً من فترة الست سنوات الحالية.

٢٥ - وينبغي أن يكون برنامج العمل المتوسط الأجل متمشياً مع "المنظور" وأن يستند إلى الولايات المعتمدة للمنظمة في مختلف القطاعات التي يجري تناولها. وينبغي أن تؤدي الهيئات الحكومية الدولية المتخصصة والاقليمية دوراً رئيسياً في إعداد هذه الوثيقة.

٢٦ - والنوع الحالي للتخطيط جرى وضعه من أجل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. وينبغي أن تخطط الأنواع المختلفة من الأنشطة بطرق تناسب طبيعتها بقدر أكبر. فتخطيط وظائف تقديم الخدمات، ومن بينها خدمات الدعم المشتركة، ينبغي أن يكون له طابع اداري وأن يوجه نحو أهداف كمية ذات استراتيجيات تتصدى لمشكلات محددة بدلا من وصف الأنشطة المستمرة. وعلى سبيل المثال فإنه يمكن، وينبغي، أن يخطط بقدر أكبر من الدقة استخدام تكنولوجيا جديدة للاتصالات السلكية واللاسلكية. وينبغي أيضا أن تدرج في الخطة الأنشطة الممولة من موارد خارجة عن الميزانية.

٢٧ - وفيما يتعلق بسرد البرامج، ينبغي أن يكون العرض على مستوى أعمال الوحدة التنظيمية، مثل الشعبة، وهو ما يناظر عادة، في الهيكل الحالي للخطة المتوسطة الأجل مستوى "البرنامج". غير أنه ينبغي أن يكون تحديد الأولويات بالنسبة لمجموعات الأنشطة على مستوى التفصيل البرنامجي تحت البرنامج الرئيسي والبرنامج.

٢٨ - ومن الممكن أن يعتمد برنامج العمل المتوسط الأجل لفترة محددة، مثلما هي الحالة بالنسبة للخطة المتوسطة الأجل الحالية، مع إتاحة فرصة تنقيحه كل سنتين، أو "أن يبدأ" على أن تمد فترته كل سنتين لفترة سنتين أخريين. وسيستلزم هذا النهج الأخير، على سبيل المثال، أن يمتد العمل بخطة الفترة ١٩٩٦-١٩٩٩ إلى خطة الفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ بعد سنتين. وستكون لهذا النهج ميزة توفير فرصة لإجراء استعراض دوري لبرنامج العمل وضمان أن تبنى الميزانية البرنامجية على الدوام على أساس خطة تفصيلية معتمدة.

٢٩ - وإقامة صلة مع مخطط الميزانية والميزانية البرنامجية، سيكون من الضروري تقسيم برنامج العمل المتوسط الأجل إلى اطارين زمنيين يضم كل منهما فترة سنتين. وسيضمن السرد المتعلق بكل فترة من فترات السنتين عناصر من نصي الخطة الحالية والميزانية على السواء وهي:

(أ) الأهداف التي يتعين تحقيقها في نهاية كل فترة أولى من فترتي السنتين؛

(ب) السند التشريعي؛

(ج) وصف للأنشطة التي سيضطلع بها من أجل تحقيق أهداف كل فترة من فترات السنتين ولكن بتفصيل أقل بالنسبة للفترة الثانية من فترتي السنتين.

٣٠ - ولذلك فإن خطة العمل المتوسطة الأجل سوف تعد أو تنقح أو تمد كل سنتين، كما أنها ستستعرض في ذات الوقت الذي يستعرض فيه مخطط الميزانية. وسيعني هذا، على سبيل المثال، أنه بعد اعتماد "المنظور" في عام ١٩٩٥ سيقدّم برنامج العمل المتوسط الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١. في عام ١٩٩٦ في ذات الوقت الذي سيقدّم فيه المخطط المتعلق بالميزانية البرنامجية للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. والأنشطة المقترحة

بالنسبة للسنتين الأوليين الواردة في برنامج العمل سوف توفر الأساس الذي تعد بناءً عليه احتياجات الميزانية المقترحة في مخطط الميزانية المتعلقة بالميزانية البرنامجية للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. وسيعني هذا أن القرارات المالية سوف تتخذ بالاقتران بالبرمجة المتوسطة الأجل، وهذا ليس متبعاً في الوقت الحالي.

جيم - الميزانية البرنامجية

٣١ - مع النهج الجديد لتخطيط البرنامج المتوسط الأجل الوارد أعلاه، يمكن الإبقاء على النظام الحالي للميزانيات البرنامجية لفترة السنتين مع سرد الأنشطة والنواتج، أو يمكن النظر في تقديم ميزانيات سنوية.

٣٢ - وإذا ما نظر في وضع ميزانيات برنامجية سنوية، فسيظل من الضروري القيام بذلك في إطار فترة السنتين لأن تلك الميزانيات ستظل مرتبطة بمخطط الميزانية البرنامجية وبرنامج العمل المتوسط الأجل. وسوف تتضمن أيضاً الميزانية السنوية للسنة الأولى من فترة السنتين تقديرات إشارية للاحتياجات المالية المتعلقة بالسنة التالية في إطار مستوى مخطط الميزانية الذي اعتمده الجمعية العامة.

دال - تقديم تقارير الأداء والتقييم

٣٣ - إن الجهد المبذول في إنتاج وثائق مثل الخطط والميزانيات التي تمثل إسقاطات عن المستقبل، وفي النظر فيها يفوق كثيراً، في النظام الحالي للتخطيط والبرمجة ووضع الميزانيات، الجهد المكرس للوثائق التي تتناول فترات ماضية مثل تقارير الأداء والتقييم. وهذا الاختلال يحتاج إلى إصلاح.

رابعاً - الاستنتاجات

٣٤ - بناءً على المقترحات الواردة أعلاه ستعدل دورة التخطيط ووضع الميزانية والرصد والتقييم طبقاً لما هو وارد في المرفق الأول.

٣٥ - قد ترغب الجمعية العامة في إصدار توصيات بشأن ما يلي:

(أ) وثيقة "المنظور"، وطبيعة الوثيقة والفترة التي تشملها؛

(ب) برنامج العمل المتوسط الأجل؛ ومستوى التفصيل؛ وعلاقة البرنامج بمخطط الميزانية؛ وعلاقة البرنامج بالميزانية البرنامجية؛

(ج) الميزانيات البرنامجية لفترة السنتين أو السنوية؛ وعلاقة تلك الميزانيات ببرنامج العمل المتوسط الأجل وبمخطط الميزانية.

٢٦ - رهنا بقرارات الجمعية العامة بشأن ما ورد أعلاه. سوف يمد نموذج أولي للشكل الجديد لبرنامج العمل المتوسط الأجل لتتظر فيه الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين.

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والأربعون، الملحق رقم ١٦ (A/47/16) (Part II)، الفقرة ٢١.

المرفق

جدول زمني للتخطيط البرنامجي ووضع الميزانيات والرصد والتقييم

ألف - النظام الحالي (الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧)

١ - سنة ١٩٩٢

- (أ) مقرر الجمعية العامة بشأن النهج الجديد للتخطيط البرنامجي استناداً إلى التوصيات الصادرة عن لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الإدارية لشؤون الإدارة والميزانية؛
- (ب) اعتماد الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥؛
- (ج) التقرير الثاني عن أداء الميزانية للفترة ١٩٩٢-١٩٩٣؛
- (د) تقييم متعمق عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (يقدم إلى لجنة البرنامج والتنسيق وبعد ذلك إلى اللجنة التنفيذية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)؛ وتقارير أخرى عن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وحقوق الإنسان والمستوطنات البشرية.

٢ - سنة ١٩٩٤

- (أ) مخطط للميزانية البرنامجية للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧؛
- (ب) تنقيحات للخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧؛
- (ج) مقرر للجمعية العامة بشأن النموذج الأولي للشكل الجديد الممكن للخطة المتوسطة الأجل؛
- (د) تقرير الأداء البرنامجي (تقرير للرصد) عن الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٣؛
- (هـ) التقرير الأول عن أداء الميزانية للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥؛
- (و) تقييم متعمق عن التنمية الاجتماعية (يقدم إلى لجنة البرنامج والتنسيق وبعد ذلك إلى اللجنة المعنية بالتنمية الاجتماعية)؛ وتقارير أخرى عن حفظ السلم؛ وإفريقيا: الحالة الاقتصادية

الدرجة، الانتعاش والتنمية؛ وقضايا وسياسات التنمية/اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ والتقرير الذي يعد كل سنتين عن نتائج التقييم (لجنة التنسيق الإدارية والجمعية العامة).

٢ - سنة ١٩٩٥

- (أ) اعتماد الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧؛
- (ب) التقرير الثاني عن أداء الميزانية للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥؛
- (ج) تقييم متعمق عن أنشطة حفظ السلم (يقدم إلى لجنة البرنامج والتنسيق فقط وإلى الهيئات الحكومية الدولية الأخرى إذا ما قررت لجنة البرنامج والتنسيق ذلك)؛ وتقارير عن مواضيع أخرى وفقا لما تقرره لجنة التنسيق الإدارية؛
- (د) اعتماد "المنظور" للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٢ أو للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٥.
- باء - نظام جديد ممكن (يفترض وجود "منظور" يغطي فترة ثمانية أعوام، وبرنامج عمل متوسط المدة يمتد لفترة أربع سنوات ومخططات للميزانية وميزانيات برنامجية لفترة سنتين)

١ - سنة ١٩٩٤

- (أ) مقرر للجمعية العامة بشأن النموذج الأولي للشكل الجديد الممكن للخطة المتوسطة الأجل؛
- (ب) مخطط للميزانية من أجل الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٧؛
- (ج) تقرير الأداء البرنامجي (تقرير للرصد) عن الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٣؛
- (د) التقرير الأول لأداء الميزانية للفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٥؛
- (هـ) تقييم متعمق عن التنمية الاجتماعية (يقدم إلى لجنة البرنامج والتنسيق وبعد ذلك إلى اللجنة المعنية بالتنمية الاجتماعية)؛ وتقارير أخرى عن حفظ السلم : وأفريقيا: الحالة الاقتصادية الدرجة والانتعاش والتنمية؛ وقضايا وسياسات التنمية/اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ والتقرير الذي يعد كل سنتين عن نتائج التقييم (لجنة البرنامج والتنسيق والجمعية العامة).

٢ - سنة ١٩٩٥

- (أ) اعتماد "المنظور" للفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠٥؛
- (ب) اعتماد الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٧؛
- (ج) التقرير النهائي عن أداء الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٥؛
- (د) تقييم متعمق لأنشطة حفظ السلم (يقدم الى لجنة البرنامج والتنسيق فقط والى الهيئات الحكومية الدولية الأخرى اذا ماقررت لجنة البرنامج والتنسيق ذلك)؛ وتقارير عن مواضيع أخرى وفقا لما تقررره لجنة البرنامج والتنسيق.

٣ - سنة ١٩٩٦

- (أ) اعتماد برنامج العمل المتوسط الأجل الجديد للفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠١؛
- (ب) مخطط الميزانية للميزانية البرنامجية للفترة ١٩٩٨ - ١٩٩٩؛
- (ج) تقرير الأداء البرنامجي (تقرير الرصد) عن الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٥؛
- (د) التقرير الأول عن أداء الميزانية للفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٧؛
- (هـ) تقييم متعمق لافريقيا : الحالة الاقتصادية الحرجة والانتعاش والتنمية (يقدم الى لجنة البرنامج والتنسيق والهيئات الحكومية الدولية الأخرى اذا ماقررت لجنة البرنامج والتنسيق ذلك)؛ وتقارير عن المواضيع الأخرى وفقا لما تقررره لجنة البرنامج والتنسيق.

٤ - سنة ١٩٩٧

- (أ) اعتماد الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٩٨ - ١٩٩٩؛
- (ب) التقرير النهائي عن أداء الميزانية للفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٧؛
- (ج) تقارير تقييم عن مواضيع تحددها لجنة البرنامج والتنسيق.

٥ - سنة ١٩٩٨

- (أ) اعتماد برنامج العمل المتوسط الأجل الممتد للفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٣؛
- (ب) مخطط الميزانية للفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠١؛
- (ج) التقرير الأول لاداء الميزانية عن السنة ١٩٩٨؛
- (د) تقرير الاداء البرنامجي (تقرير الرصد) عن الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٧؛
- (هـ) تقارير تقييم عن مواضيع تحددها لجنة البرنامج والتنسيق؛ والتقرير الذي يعد كل سنتين عن نتائج التقييم (لجنة البرنامج والتنسيق والجمعية العامة).

٦ - سنة ١٩٩٩

- (أ) اعتماد الميزانية البرنامجية للفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠١؛
- (ب) التقرير النهائي لاداء الميزانية للفترة ١٩٩٨ - ١٩٩٩؛
- (ج) تقارير تقييم عن مواضيع تحددها لجنة البرنامج والتنسيق.

٧ - سنة ٢٠٠٠

- (أ) اعتماد برنامج العمل المتوسط الأجل الممتد للفترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٥؛
- (ب) مخطط الميزانية للفترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣؛
- (ج) التقرير الأول عن أداء الميزانية للفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠١؛
- (د) تقرير الاداء البرنامجي (تقرير الرصد) عن الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٩٨ - ١٩٩٩؛
- (هـ) تقارير تقييم عن مواضيع تحددها لجنة البرنامج والتنسيق؛ والتقرير الذي يعد كل سنتين عن نتائج التقييم (لجنة البرنامج والتنسيق والجمعية العامة).
